كوستاريكا [٣٤] ، وكوستا دل سول ، السلفادور [٣٥] ، وخاصة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في تيلا ، هندوراس [٣٦] ، التي حققت تقدماً عملياً وعززت عملية إقرار السلم في المنطقة ،

وإذ ترحب مع الارتياح بعقد الاجتماع الأول لحكومات أمريكا الوسطى مع الحكومات والمؤسسات المتعاونة في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، لاستعراض تطور العملية الإنمائية الإقليمية فيما يتعلق باحتياجات المساعدة والتعاون ، ومناقشة البرامج والمشاريع التي يمكن تنفيذها وفقاً للقرار ٤٣/٢١٠ ،

وإذ تشدد على ضرورة تشجيع عقد الاجتماعات القطاعية بهدف تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع في إطار الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ،

وقد نظرت في تقارير الأمين العام بشأن الحالة في أمريكا الوسطى [٣٧] وبشأن الأعمال التي تم الاضطلاع بها لتعزيز الخطة الخاصة [٣٨] ، ولاسيما تقريره عن أعمال المنظمة [٣٩] ، الذي ذكر فيه أن " الوقت قد حان الآن لتوطيد دعائم السلم الوليد بتوفير الدعم الضخم الذي تحتاج المنطقة إليه لحل مشاكلها المزمنة " ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء حالة الطوارىء في أمريكا الوسطى ويثير جزعها خطورة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المنطقة ،

وإذ تعيد تأكيد اعتقادها بأنه لا يمكن الفصل بين السلم والتنمية والديمقراطية ،

١ ـ تعرب عن تقديرها للأمين العام لتقاريره عن الحالة في أمريكا الوسطى وللجهود التي بذلها لتعزيز الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ؛

٢ ـ ترحب مع الارتياح بالإعلان السياسي المشترك والبلاغ الاقتصادي المشترك [٤٠] لمؤتمر سان بدرو سولا الوزاري المعني بالحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا ، المعقود في سان بدرو سولا ، هندوراس ، في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، اللذين أعادوا فيهما تأكيد التزامهم واهتمامهم بمواصلة الاشتراك في أنشطة محددة وفي تنشيط المنطقة وتنميتها الاقتصادية وفقاً للأولويات المحددة في الخطة الخاصة ؛

٣ ـ ترحب بالإعلان وخطة العمل المنسقة لصالح اللاجئين والعائدين والمشردين في أمريكا الوسطى [٤١] اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى ، الذي عقد في مدينة غواتيمالا في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

٤ ـ ترحب مع الارتياح بانعقاد الاجتماع الأول لحكومات أمريكا الوسطى مع الحكومات والمؤسسات المتعاونة ، الذي تم فيه استعراض تطور العملية الإنمائية الإقليمية ، بما في ذلك احتياجات المنطقة في مجال التعاون والمساعدة ، في إطار الخطة الخاصة ؛

٥ ـ توصي بعقد اجتماعات قطاعية في عام ١٩٩٠ للاستمرار في العملية التي بدأت بالفعل بين حكومات أمريكا الوسطى والحكومات والمؤسسات المتعاونة للنظر في إمكانية تعبئة موارد إضافية من أجل التنفيذ المبكر للبرامج والمشاريع في إطار الخطة الخاصة ؛

٦ ـ تحث الدول الأعضاء والمراقبين ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية ، وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، والهيئات والوكالات الإقليمية ودون الإقليمية ، على المشاركة بنشاط واتخاذ التدابير الفورية اللازمة لتنفيذ الأنشطة التي تدعم أهداف ومقاصد الخطة الخاصة ، على أن تأخذ في الاعتبار حالة الطوارىء التي تواجهها بلدان أمريكا الوسطى ؛

٧ ـ تؤكد الحاجة الملحة إلى تزويد بلدان أمريكا الوسطى بالموارد المالية بشروط تساهلية ومواتية ، بالإضافة إلى الموارد التي تتلقاها الآن بالفعل من المجتمع الدولي ؛

٨ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الخاصة ؛

٩ ـ تقرر استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الخاصة في دورتها الخامسة والأربعين .

الجلسة العامة ٨٣
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٢٠٥ ـ نحو حل دائم لمشاكل الديون الخارجية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٤١/٢٠٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٤٢/١٩٨ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٤٣/١٩٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

---

(٣٤) S19447-A/42/911 ، المرفق ؛ انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والأربعون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٨ ، الوثيقة S/19447 .

(٣٥) S/20491-A/44/140 ، المرفق ؛ انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والأربعون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٩ ، الوثيقة S/20491 .

(٣٦) انظر : S/20778-A/44/451 ؛ انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والأربعون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الوثيقة S/20778 .

(٣٧) S/20699-A/44/344 و Add.1 ؛ انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والأربعون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الوثيقة S/20699 و Add.1 .

(٣٨) A/44/519 .

(٣٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/44/1) .

(٤٠) S/20512-A/44/169 ، المرفقان الأول والثاني ؛ انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والأربعون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٩ ، الوثيقة S/20512 .

(٤١) A/44/527 و Corr.1 ، المرفق .

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ ـ ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ [٤٢]، و ٢٢٢ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ [٤٣]، و ٣٥٨ (د ـ ٣٥) المؤرخ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ [٤٤]، وتحيط علماً بقرار المجلس ٣٧٥ (د ـ ٣٦) المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ [٤٥]،

وإذ يقلقها أن عدداً كبيراً من البلدان النامية التي تواجه مصاعب الديون وما يترتب عليها من آثار اجتماعية خطيرة، قد سجلت معدلات غير مُرضية في النمو والتنمية لسنوات طويلة، وأن التوقعات الإجمالية لهذه البلدان تنذر باستمرار الأداء غير المرضي خلال عام ١٩٨٩،

وإذ تسلم بأن هذا الضعف في النمو، إذ يتفاقم بسبب أزمة الديون الخارجية، يمكن أن يشكل خطراً يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه البلدان،

واقتناعاً منها، في هذا السياق، بأن التغلب على المديونية الخارجية القائمة منذ أمد بعيد في البلدان النامية، سيتطلب، في جملة أمور، وحسب الاقتضاء، إجراء تخفيض كبير في رصيد وخدمة الدين بالقدر الكافي للمساهمة في تحقيق الهدف المتمثل في استئناف النمو السريع والتنمية المطردة في البلدان النامية المدينة،

وإذ تسلم بأن عدداً من المبادرات الأخيرة الرامية إلى تخفيض رصيد وخدمة الدين للبلدان النامية [٤٦]، فضلاً عن تدابير الإعفاء من الديون، يمثل تقدماً في تفهم المشكلة ومساهمة هامة في الجهود الرامية إلى التصدي لأزمة الديون، وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى تطبيق هذه المبادرات بسرعة تعزيزاً لتأثيرها على حل أزمة ديون البلدان النامية،

وإذ تلاحظ الترابط الوثيق بين النقد والمالية وتدفقات الموارد والتجارة والسلع الأساسية والتنمية والديون الخارجية، وإذ تدرك، في هذا الصدد، ما يترتب على هذا الترابط من آثار هامة متعلقة بالسياسة بالنسبة لإيجاد حل دائم لمشكلة الديون،

وإذ يقلقها تقلص الموارد الخارجية المتاحة للبلدان النامية لأغراض التنمية، المتسبب عن حدة المديونية الخارجية، إلى جانب أمور أخرى،

وإذ تسلم بأن التغلب على مشاكل الديون وضمان الاستخدام الكامل والفعّال للتدفقات المالية إنما يتطلب جهوداً مستمرة للتكيف تبذلها جميع البلدان، مجتمعة ومنفردة، بحيث يسهم كل بلد في تحقيق الهدف المشترك وفقاً لإمكانياته ووزنه في الاقتصاد العالمي،

وإذ تؤكد على أن الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد، لايمكنها، على الرغم من أهميتها، أن تنجح في تنشيط النمو والتنمية إذا لم تتوفر البيئة الاقتصادية الدولية الإيجابية،

وإذ تسلم بأن هذه البيئة الاقتصادية الدولية الإيجابية تتطلب، في جملة أمور، إجراء التكيف في اقتصادات البلدان الصناعية التي لها أكبر تأثير على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والتجارية المناسبة، بغية التخلص من أوجه الخلل الرئيسية في الاقتصاد العالمي،

وإذ ترحب بالاعتراف بالحاجة إلى استمرار الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية لحل أزمة الديون الحادة ولاستباق انتشارها ومنع استمرار تفاقمها،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق التحولات التي لاتزال تحدث في وجهة ونمط تدفق الموارد الخارجية وانخفاض تدفق تلك الموارد إلى البلدان النامية، مما يزيد من صعوبة الانتعاش الاقتصادي والتنمية المطردة،

١ ـ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية [٤٦]؛

٢ ـ ترحب بمساهمات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في البحث في الإطار الدولي عن حل لأزمة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتشير، في هذا الصدد، إلى قراري مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (دإ ـ ٩) و ٣٧٥ (د ـ ٣٦)، بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية؛

٣ ـ تعرب عن تقديرها للأمين العام نظراً لما يبذله من جهود لإيجاد حل لمشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية، وتشجعه على المضي في مضاعفة هذه الجهود؛

٤ ـ تسلم بدور المؤسسات المالية الدولية في معالجة مشاكل الديون في البلدان النامية؛

٥ ـ تحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة بذل جهودها بحثاً عن حل لمشكلة ديون البلدان النامية يكون دائماً ومنصفاً ومتفقاً عليه بصورة متبادلة ويخدم أغراض النمو وأغراض التنمية، وهذا يتطلب إجراءات دولية متضافرة؛

٦ ـ تشدد على أن تدهور الحالة الاقتصادية في البلدان النامية المدينة يشكل عقبة رئيسية في وجه النمو الاقتصادي والتنمية المطردة، يمكن أن تكون تهديداً لاستقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛

٧ ـ ترحب بتزايد قبول البلدان الدائنة بضرورة إلغاء و/أو تخفيض رصيد وخدمة دين البلدان النامية، وترحب بالمساهمات التي يمكن أن تقدمها المبادرات الأخيرة الرامية إلى تخفيض رصيد وخدمة دين البلدان النامية؛

---

(٤٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/33/15)، المجلد الأول، الجزء الثاني، المرفق الأول.

(٤٣) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/35/15)، المجلد الثاني، المرفق الأول.

(٤٤) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ١٥ (A/43/15)، المجلد الثاني، الفرع الثاني ـ ألف.

(٤٥) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ١٥ (A/44/15)، المجلد الثاني، الفرع الثاني ـ ألف.

(٤٦) انظر: A/44/628.

٨ ـ تشدد على أن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة ، فضلاً عن اتباع نهج إنمائي يخدم أغراض النمو ، مطلوب لدعم جهود البلدان النامية المدينة في معالجة مديونيتها الخارجية وتخفيف شدة التكاليف السياسية والاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي ومتاعب هذا التكيف ، مما يساهم في استعادة هذه البلدان لنموها الاقتصادي وتنميتها وأهليتها الائتمانية ؛

٩ ـ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار المديونية العامة للبلدان النامية المدينة وازديادها في أحيان كثيرة ، وإزاء المحدودية الشديدة لنموها وتنميتها ، واستمرار كون آفاقها الاقتصادية والاجتماعية مدعاة للقلق الشديد ؛

١٠ـ تشدد على الحاجة الملحّة إلى تنفيذ المبادرات الأخيرة على نطاق واسع ؛

١١ـ تؤكد أنه بغية ضمان أن يكون للمبادرات الأخيرة ، لاسيما المبادرات المتعلقة بتخفيض الدين ، بالاقتران مع السياسات الاقتصادية المناسبة والبيئة الدولية المواتية ، آثار فعّالة وشاملة على تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في البلدان النامية يلزم اتخاذ التدابير التالية :

(أ) التفاوض على صفقات مالية كافية لدعم برامج التكيف الموجّهة نحو النمو ، بما فيها ، حسب الاقتضاء ، تخفيض الدين وخدمة الدين ، والقروض الجديدة وتدابير أخرى ، بحيث تتناسب الالتزامات المالية لكل من البلدان المدينة مع قدرتها على التسديد ؛ وينبغي للجمع بين هذه العناصر أن يؤدي إلى إطلاق موارد كافية لخلق مستويات أعلى للاستثمار واستئناف النمو والتنمية بقوة ، وتلبية حاجات السكان ؛

(ب) قيام الحكومات الدائنة باستعراض الممارسات الضرائبية والتنظيمية والمحاسبية بغية إزالة الحواجز غير الضرورية فيما يتعلق بمنح قروض جديدة إلى البلدان النامية وبتخفيض الدين وخدمة الدين ، بغية ضمان تهيئة بيئة داعمة والمحافظة عليها ؛

(ج) تعزيز المنظور المتوسط الأجل والطويل الأجل لعملية إعادة الجدولة وذلك بضمان مراعاته التامة لسياسات وبرامج موجهة نحو التنمية والتكيف مع النمو ، يصيغها كل بلد معني ، وفي هذا السياق ، ينبغي ، عند الاقتضاء ، مراعاة ترتيبات إعادة الجدولة لعدة سنوات ؛

(د) قيام حكومات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بضمان توفر موارد كافية لتلك المؤسسات ، بحيث تكفي لأدائها ولايتها على النحو الأوفى ، بما في ذلك ، عند الاقتضاء ، دورها في تنفيذ المبادرات الأخيرة ؛

(هـ) ينبغي مواصلة البحث الجاد عن طرق وسبل يتفق عليها بصورة متبادلة لمساعدة البلدان النامية المدينة المثقلة بديون كبيرة ومتراكمة تدين بها للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ؛

(و) أن تواصل الأطراف المعنية ممارسة مزيد من المرونة في تطوير نهج ابتكارية ، بما في ذلك النهج التي تستنبطها المصارف والمدينون ، للاستفادة من الخصومات السائدة في الأسواق الثانوية ؛

(ز) أن يراعي جميع المشتركين ما ذكر أعلاه ، حسب الاقتضاء ، في العمل من أجل إيجاد حل موجّه نحو النمو لمشاكل المديونية الخارجية للبلدان النامية التي تواجه مشاكل خطيرة بصدد خدمة الدين ، بما في ذلك البلدان المدينة بصورة رئيسية لدائنين رسميين أو مؤسسات متعددة الأطراف ؛

١٢ـ تشدد على أن التوصل إلى حل دائم لمشاكل الديون وإنعاش النمو والتنمية المطردة في البلدان النامية يستلزمان جملة أمور من بينها ما يلي :

(أ) قيام جميع الحكومات بالعمل من أجل إيجاد نظام للتجارة الدولية أكثر انفتاحاً يحسن من فرص وصول منتجات التصدير إلى الأسواق ولاسيما صادرات البلدان النامية ، وخصوصاً في سياق جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت في أثناء الدورة الاستثنائية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، المعقودة في بونتا دل إستي ، أوروغواي ، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ؛

(ب) توجيه مزيد من الجهود إلى تنويع صادرات البلدان النامية بغية تمكينها من تحقيق المزيد من الحصائل المستقرة ، ومن شأن تقوية الترتيبات الحالية للتمويل التعويضي لأوجه النقص في حصائل الصادرات للسلع الأساسية أن تسهل من هذه العملية ؛

(ج) زيادة الموارد الخارجية لتكميل التدابير المحلية التي تفضي إلى تكوين رأس المال في البلدان النامية التي لا يتوفر لديها قدر كاف من الادخارات وتدفق الموارد من الخارج ؛

(د) أن تضاعف البلدان الصناعية جهودها لمواصلة التكيف الهيكلي ، والاحتفاظ بقوة توسعها مع تخفيض التضخم و/أو احتوائه ، والعمل من أجل إيجاد مزيج من السياسات المالية والنقدية من شأنه أن يخفض من أسعار الفائدة ، ومن ثم يهيىء مناخاً اقتصادياً دولياً أكثر ملاءمة ؛

(هـ) من الضروري أن تسعى البلدان النامية المدينة لبذل وتكثيف جهودها الرامية إلى زيادة مدخراتها واستثماراتها وتخفيض التضخم وتحسين الكفاءة ، آخذة في اعتبارها سماتها الفردية الخاصة بها وعدم قدرة الفئات الأفقر من سكانها على التحمل ؛

(و) أن تضع البلدان الصناعية سياسات متضافرة ومتسقة ، بما فيها الرصد المتعدد الأطراف ، ترمي إلى معالجة أوجه الخلل في الاقتصاد العالمي ؛

١٣ـ تسلم بأن المديونية الخارجية لبعض البلدان الأخرى التي تعاني من مشاكل خطيرة فيما يتعلق بخدمة الدين تثير أيضاً قلقاً بالغاً ، وتحث جميع الأطراف المعنية على مراعاة الأحكام المذكورة في هذا القرار في معالجة هذه المشاكل ، حسب الاقتضاء ، والعمل من أجل إيجاد حل موجّه نحو النمو لمشاكل الديون الخارجية ؛

١٤ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يشتمل

على تقييم آثار أزمة الديون الخارجية على توفر الموارد اللازمة للنمو والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية للبلدان النامية .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٢٠٦ ـ ما يمكن أن ينشأ عن ارتفاع منسوب مياه البحر من آثار ضارة بالجزر والمناطق الساحلية ولاسيما المناطق الساحلية المنخفضة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٤٢/٢٠٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٤٣/٥٣ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإدراكاً منها للمشكلة العالمية التي يمكن أن تنشأ عن ارتفاع منسوب مياه البحر ، والتي يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الجزر والمناطق الساحلية ولاسيما المناطق الساحلية المنخفضة ،

وإذ تدرك الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات العلمية لتغير المناخ ، بما في ذلك إمكانية ارتفاع منسوب مياه البحر بسبب الاحترار العالمي ،

وإذ تلاحظ الأعمال الجارية في إطار منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، بشأن المشكلة العالمية التي يمكن أن تنجم عن ارتفاع منسوب مياه البحر ، وإذ تحيط علماً بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٥/٣٦ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ بشأن تغيير المناخ العالمي [٤٧] ،

وإذ تلاحظ أيضاً أن محفل جنوب المحيط الهادىء قد أعرب في البلاغ الختامي لاجتماعه العشرين المعقود في تاراوا ، كيريباتي ، في ١٠ و ١١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، عن قلقه إزاء الآثار التي يمكن أن تلحق بالبلدان الجزرية بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر نتيجة للاحترار العالمي [٤٨] ،

وإذ تلاحظ كذلك أن رؤساء حكومات الكمنولث قد أعربوا في إعلان لانغكاوي بشأن البيئة ، المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، عن تأييدهم للبلدان المنخفضة والجزرية فيما تبذله من جهود لحماية أنفسها ونظمها الإيكولوجية البحرية الطبيعية الضعيفة من آثار ارتفاع منسوب مياه البحر [٤٩] ،

وإذ تحيط علماً بإعلان ماليه بشأن الاحترار العالمي وارتفاع منسوب مياه البحر ، الصادر في مؤتمر الدول الصغيرة المعني بارتفاع منسوب مياه البحر ، المعقود في ماليه ، ملديف ، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ [٥٠] ، والذي أعلن فيه المشتركون عن عزمهم على العمل والتعاون والتماس التعاون الدولي لحماية الدول الساحلية والجزرية الصغيرة المنخفضة في العالم من الأخطار التي يسببها تغير المناخ والاحترار العالمي وارتفاع منسوب مياه البحر ،

وإذ تعرب عن قلقها من أن ارتفاع منسوب مياه البحر نتيجة لتغير المناخ في العالم يمكن أن يؤدي ، في جملة أمور ، إلى حدوث حركات مد عالية بصورة غير عادية ، الأمر الذي قد يضاعف من حدوث الفيضانات والتحات في المناطق الساحلية ويلحق أضراراً بالهياكل الأساسية في الجزر والمناطق الساحلية المنخفضة ،

١ ـ ترحب بالاهتمام المتنامي في جميع أنحاء العالم بما قد يترتب من آثار خطيرة بالنسبة للجزر والمناطق الساحلية ، ولاسيما المناطق الساحلية المنخفضة ، من جراء ارتفاع منسوب مياه البحر نتيجة لتغير المناخ ؛

٢ ـ تحث المجتمع الدولي على تقديم دعم فعّال في الوقت المناسب للبلدان المتأثرة بارتفاع منسوب مياه البحر ، ولاسيما البلدان النامية ، في جهودها من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى حماية أنفسها ونظمها الإيكولوجية البحرية الطبيعية الضعيفة من الأخطار غير المعهودة لارتفاع منسوب مياه البحر نتيجة لتغير المناخ ؛

٣ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومن خلالهما الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، إلى أن تراعي في أعمالها الحالة الخاصة للجزر والمناطق الساحلية ، ولاسيما المناطق الساحلية المنخفضة ، وذلك بإجراء مزيد من الدراسات العلمية وبالتماس طرق لمعالجة مشاكل ارتفاع منسوب مياه البحر بتقديم ، ضمن جملة أمور ، الخبرة الفنية ، حسب الطلب ، وفقاً لولاياتها المحددة لتحسين إدارة المناطق الساحلية ؛

٤ ـ توصي بأن تبحث حالة البلدان المتأثرة ونظمها الإيكولوجية البحرية القابلة للتضرر بارتفاع منسوب مياه البحر أثناء المناقشات المتعلقة بمشروع اتفاقية إطارية بشأن المناخ ، وفي إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ وأثناء العملية التحضيرية له ؛

٥ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٢٠٧ ـ حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٢/٥٣ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي سلّمت فيه بأن تغير المناخ مصدر قلق مشترك للبشرية ،

(٤٧) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ٢٥ (A/44/25) ، المرفق الأول .

(٤٨) A/44/463 ، المرفق ، الفقرة ٢٠ .

(٤٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٨ (ك) .

(٥٠) A/C.2/44/7 ، المرفق .